باب الزراعة

القطن المصري والقطن الاميركي

بلغ ثمن الحاصلات الزراعية في اميركا في العام الماضي الف مليون جنيه فزاد ثلاثين في المئة عمّا كان منذ خمس سنوات . وبلغ ثمن محصول القطن وحدهُ مئة وعشرين مليون جنيه على قلتهِ . والظاهر ان ثمنهُ هذا العام على كثرتهِ لا يبلغ ما بلغهُ في العام الماضي لانهُ اذا بلغ الموسم اثني عشر مليونًا ونصف مليون بالة حسب التقدير الاخير بل اذا بلغ ثلاثة عشر مليون بالة اي ٦٥ مليون قنطار وقدرنا متوسط ثمن القنطار ثمانية ريالات فثمنها كلها ٥٢٠ مليون ريال اي مئة واربعة ملايين جنيه . طلب زارعو القطن الزيادة فوقعوا في النقصان . وسعّوا زمام زراعته فجاءت احوال الجو موافقة لنموهِ وزاد المحصول على المقطوعية فهبطت الاسعار هبوطًا فاحشًا وهبط معها سعر القطن المصري

اما الاميركيون فالقطن عشر حاصلاتهم الزراعية فان زاد ثمنهُ عشرين في المئة او نقص عشرين في المئة فالزيادة والنقصان اثنين في المئة من ثمن حاصلاتهم الزراعية كلها ولذلك لا يهمهم امرهُ كثيرًا فلا يغنيهم ولا يفقرهم . واما اهالي القطن المصري فثمن قطنهم نصف ثمن حاصلاتهم الزراعية كلها فاقل اختلاف في ثمنهِ يؤثر في دخلهم تأثيرًا كبيرًا . وزد على ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية بلاد صناعية ومعدنية وقيمة مصنوعاتها في السنة اكثر من قيمة حاصلاتها الزراعية وقيمة الفحم الحجري وسائر المعادن التي تستخرج منها نحو ربع قيمة الحاصلات الزراعية واذا جمعت موارد كسب الاميركيين كلها فالحاصلات الزراعية لا تزيد على ثلثها وقد تقدّم ان القطن عشر الحاصلات الزراعية فهو جزء من ثلاثين جزءًا من حاصلات البلاد كلها زراعية وصناعية ومعدنية

اما القطن المصري فلا مورد فيهِ يستحق الذكر غير الزراعة وعليها المعوّل في دفع الضرائب وايفاء الديون ودفع ثمن البضائع الواردة من اوربا فاذا بقي ثمنهُ معلّقًا على ثمن القطن الاميركي فدخل البلاد المصرية غير مضمون ولا بدّ من الاهتمام بموارد أخرى للثروة زراعية وصناعيّة

الحرير المصري

ابنّا في البدّة السابقة انهُ لا يحسن ان نبذل العناية كلها في زرع القطن في هذا القطر ونهمل بقية الاصناف الزراعية لان ثمن القطن المصري مرتبط بثمن القطن الاميركي على نوع ما وثمن القطن الاميركي يزيد او ينقص حسب تقلبات الجو في اميركا وليس لزيادتهِ ونقصانهِ شأن كبير عندهم كما عندنا لان ثمن قطنهم كلهِ عشر ثمن حاصلاتهم الزراعية ونحو ثلاثة في المئة فقط من مجموع مكاسبهم السنوية وليس كذلك سكان هذا القطر كما تقدّم . ولما كان القطر المصري زراعيًّا محضاً و يصعب تقدّم الصناعة فيهِ لعدم وجود القوة التي تدير الآلات ولعدم وجود الفحم الحجري فالسبيل الوحيد للكسب فيهِ هو تقدّم الزراعة وزرع ما يمكن ان يصدر منهُ ولهُ سوق رائجة في اوربا واميركا كالقطن . ولا مثيل للقطن الاّ الحرير ولعلّ الحرير افضل من القطن

ولدينا بشرى نزفها الى اهالي هذا القطر وهي ان الحرير المصري الذي نتج من عزبة خطار افندي ثابت امتحن في فرنسا فوجد اجود من كل حرير في الدنيا ولا يماثلهُ الاّ الحرير الفرنسوي ولذلك يهتم الفرنسويون الآن بتنشيط زراعة التوت في هذا القطر لتربية دود الحرير فيهِ

وقد ظهر لنا بالبحث انهُ اذا بقي سعر القطن المصري كما كان في العام الماضي القنطار باربع مئة غرش فزرع التوت لتربية دود الحرير ليس اربح من زرع القطن ولكن اذا هبط ثمن القطن الى ثلثمئة غرش القنطار فزرع التوت وتربية دود الحرير اربح

وعلى كل حال لا يحسن بالبلاد ان يكون مورد ثروتها واحدًا وتبقى معلّقة على رحمة الاحوال الجوية في اميركا . فيجدر بالحكومة المصرية الساهرة على خير رعاياها ان تهتم بهذا الامر شديد الاهتمام وتسعى بكل واسطة ممكنة لزرع التوت وتربية دود الحرير في هذا القطر

زراعة النخل

لا يزرع النخل الاّ في شمالي افريقية وحول خليج العجم وفي سواحل سورية . وقد بلغ ما صدر من التمر نحو حول خليج العجم في العام الماضي ١٦٧ الف قنطار

وجُرّب زرع النخل في اماكن كثيرة فلم يفلح الاّ في جزيرة القديسة هيلانة ولكن يحتمل انهُ يفلح في الولايات المتحدة الاميركية في اماكن مخصوصة منها

ولا يجود النخل الاّ اذا كان الهواء جافًّا حارًّا والتربة السفلى من الارض كثيرة الرطوبة . وهذه الشروط متوفرة في القطر المصري وما يليهِ من سواحل افريقية الشمالية وهي متوفرة ايضاً

في بعض الاماكن في الولايات المتحدة الاميركية

اما من حيث حرارة الهواء فقد ظهر بالاستقراء ان التمر لا ينضج ما لم تكن حرارة الهواء فوق ثمانين درجة بميزان فارنهيت مدة شهر من الزمان على الاقل وفوق ٧٥ درجة في بقية الاشهر التي يتكوّن فيها البلح. اما في فصل الشتاء فالنخل يحتمل البرد اذا لم يكن شديداً جداً

ويعيش النخل ولو كان الهواء رطباً ولكن تمرهُ لا ينضج الاَّ اذا كان الهواء جافاً ولذلك يزيد خصبهُ وتزيد جودة تمرهِ كلما كان الهواء حاراً جافاً

هذا من جهة الحرارة والجفاف اما الارض التي يزرع فيها فيجب ان تكون رطبة حتى تجد جذورهُ فيها غذاءً كافياً او سائلاً يذيب الغذاء ولذلك كان وادي النيل والواحات الغربية منهُ من اصلح البلدان لزرع النخل فقد كان في الواحة البحرية والفرافرة في تعداد سنة ١٨٩٧ اكثر من ٩٣ الف نخلة مع ان النخل لا يزرع هناك الاَّ في جزء صغير منهما

وقد وجد ارباب الزراعة من الفرنسويين وغيرهم ان النخل يكون على اجودهِ اذا جُعل البعد بين الشجرة والشجرة ثمانية امتار اي اذا زرع في الفدان سبعون نخلة لا غير فان النخل يجود حينئذٍ والارض التي بينهُ يمكن زرعها مزروعات أُخرى . ووجدوا ايضاً ان النخلة الذكر تكفي لتلقيح مئة نخلة انثى فلا يبقون من النخل الذكر الاَّ شجرة واحدة لكل مئة انثى . اما في القطر المصري فيزرع في الفدان الواحد ٢٥٠ شجرة او اكثر وقلَّما يهتم زارعو النخل بتسميدهِ ولكن لا شبهة في نفع السماد لهُ اذا كان ميسوراً والاَّ فتزرع ارضهُ برسيماً او نحوهُ من المزروعات التي يزيد بها خصب الارض

وقد ثبت بالاختبار انهُ يمكن زرع الكرم بين اشجار النخل فيجود وكذلك يمكن زرع الزيتون فيجود ويستفيد من ظل النخل

ويحمل النخل في السنة الثالثة من زرعهِ اذا زرع من الفروخ لكن وجد الفرنسويون في الجزائر انهُ لا يصلح ترك الحمل على النخل قبل السنة السادسة . ولا يبلغ حمل النخلة اكثرهُ قبلما يصير عمرها عشر سنوات بعد غرسها . ثم تستمرُّ على الحمل مئة سنة . ويبلغ حمل النخلة الواحدة قنطاراً الى قنطارين وقد يبلغ خمسة قناطير او مئة حيث تكون الارض خصبة ومياهُ الري متوفرة

وقد جرَّب الاميركيون زرع النخل المصري في ولاية اريزونا منذ سنة ١٨٩٠ . وفي سنة ١٩٠٠ حملت نخلة منهُ من النخل العوامري ثلاثة قناطير ونخلة من نخل سيوى قنطارين ووضع

تمرها في صناديق صغيرة في الصندوق منها نصف رطل وقد بيع الصندوق منها باربعة غروش والطلب كثير عليهِ

واهالي اميركا يقولون بالتمر المسمّى نور دجلة والتمر الجزائري والتونسي وهو عندهم اغلى من التين الازميري واغلى من كل فاكهة مقددة . ويظهر لنا ممَّا طالعناهُ في هذا الموضوع انهُ اذا اجيد تجفيف التمر المصري حتى لا يقع فيهِ الدود ووضع في صناديق صغيرة حسنة المنظر راجت سوقهُ في اوربا واميركا وكان منهُ ربح وافر فان الولايات المتحدة تدفع الآن نصف مليون ريال ثمن التمر الذي تأخذهُ من تونس والجزائر وخليج العجم ولا يبعد ان تدفع اضعاف ذلك اذا جاءها التمر نظيفاً من القطر المصري في صناديق صغيرة

القاء ندوة القطن

لقد ثبت ان الندوة او المرض الفطري الذي اصاب قطن هذا الموسم اضرَّ بهِ ضرراً عظيماً ولا سيما في مديرية البحيرة وجانب كبير من مديرية الغربية . وقد ثبت للباحثين في هذا الموضوع من علماء الزراعة في اميركا انهُ لابدَّ من حرق كل اللوز والشجر المصاب بالندوة ويبتدأ بذلك من اول ظهور الندوة على الورق واللوز ثم يكرر البحث عن الشجر المصاب بالندوة بعد انتهاء الموسم ويحرق كلهُ لكي لا يبقى منهُ شيء في الاطيان الى العام التالي لان بزور الندوة تبقى من عام الى آخر وتضرب القطن الجديد

وكذلك يجب ان لا يزرع القطن التالي حيث كان مزروعاً في العام الماضي لئلاَّ يكون في الارض شيء من بزور الندوة التي كانت فيها فيصيب الموسم التالي

وقد تعلق بزور الندوة ببزرة القطن ولذلك يحسن ان تنقع التقاوي قبل زرعها في سائل من السلياني فيهِ خمسة دراهم من السلياني لكل عشر اقات من الماء ساعةً من الزمان فان هذا المقدار من السلياني يميت بزور الندوة ولا يضر بالتقاوي

وخير من ذلك ان تنتق التقاوي من القطن الذي لم يصب بالندوة مطلقاً

المواشي السودانية

خفَّ مرض المواشي او طاعون المواشي حتى كاد يزول تماماً ولكنهُ قتل من مواشي القطر المصري اللازمة للزراعة نحو مئتي الف ثور . وقد ظهر الآن ان هذا المرض افاد من وجهين الاول انهُ نبَّه كبار المزارعين الى استعمال المحاريث البخارية فابتاعوا منها عدداً ليس بقليل وسيزيد اعتمادهم عليها رويداً رويداً لان الحرث بها اسهل من الحرث بالمواشي واقل نفقة . والثاني انهُ

دعا الى جلب المواشي من الجهات القاصية كقبرص والبلقار وبلاد السودان . وقد ثبت لنا بالتجربة ان المواشي القبرصية قوية على الحرث والتقصيب مثل اجود المواشي المحوفية وثبت لغيرنا ان المواشي السودانية جيدة ايضاً على رخص ثمنها . وبلغنا من القادمين من جهات السودان العليا ان المواشي كثيرة فيها جداً حتى لا يقل صداق الزوجة عن عشرين او ثلاثين ثوراً وهي رخيصة جداً يمكن شراء الثور منها بجنيه او جنيهين لان اهالي تلك البلاد لا يستحلون ذبح مواشيهم ولا يأكلون لحمها الاَّ اذا اشرفت على الموت وحينئذٍ يأكل كلٌّ منهم لحم ثور غيره لا لحم ثوره ونفقة جلب المواشي من هناك الى القطر المصري ليست كثيرة ولاسيما في بعض شهور المطر وقد لا يزيد ثمن الثور واصلاً الى القطر المصري على ستة جنيهات فاذا بيع بثمانية او تسعة فثمة ربح وافر لجالبه . ولا بعد ان تصير بلاد السودان مصدراً لجلب المواشي الى القطر المصري للحرث وللذبح

الجمعية الزراعية الخديوية

تحتاج الديار المصرية الى ديوان للزراعة يهتم بكل ما يفيد الزراعة كانتقاء النقاوي ومعرفة فائدة السباخ والاشارة بالوسائل اللازمة لمقاومة الآفات التي تعتري الزراعة وتقدير محصول القطن ونحو ذلك من الاغراض التي يهتم بها ديوان الزراعة في اميركا او نظارة الزراعة في فرنسا . وقد رأت الحكومة المصرية ان تعضد الجمعية الزراعية الخديوية بالمال لكي تقوم بهذه الاغراض كلها فجعلت غرضها ما يأتي

(١) انتقاء النقاوي الجيدة وتوزيعها

(٢) ادخال الاجناس الجديدة الموافقة من البزور والنباتات والاشجار

(٣) عمل التجارب الخاصة بالاسمدة وغيرها مما يرجى منهُ فائدة عملية للزراعة

(٤) ابتياع الاسمدة التي وجدت موافقة للمحصولات الزراعية وتوزيعها

(٥) السعي وراء تحسين اجناس المواشي وغيرها من حيوانات الزراعة

(٦) البحث لاجل اصلاح العدد والآلات الزراعية الحالية وادخال اصلح الآلات مما ترجى فائدتهُ للزراعة

(٧) درس الحشرات المختلفة والامراض الفطرية التي تتعرَّض لها المزروعات المصرية درساً علمياً وعملياً للوصول الى العلاج الفعال الواقي منها

(٨) اصدار نشرات في المسائل الزراعية من وقت الى آخر تكون مناسبة للاعمال الزراعية

في الوقت الذي تنشر فيه ونشر تقرير سنوي يفصّل فيه عمل الجمعية ونتائج الابحاث التي قامت بها هي وغيرها

(١٠) الاشتراك في الاعمال مع الجمعيات والمصالح الزراعية المشابهة لها في الممالك الاخرى لكي تتمكّن بواسطة ذلك من معرفة جميع المسائل المتعلقة بالزراعة والتي يحتمل ان تعود بنفع البلاد على وجه العموم

(١١) اتباع الوسائل الاخرى التي تراها الجمعية مفيدة من وقت الى آخر

وعيّنت الحكومة لجنة عمومية لادارة اعمال الجمعية واباحت لها ان تختار منها لجنة تنفيذية واباحت لكل سكان القطر الاشتراك في هذه الجمعية وجعلت قيمة الاشتراك السنوية مئة غرش وجعلت لها محالّ في المديريات تجتمع مرةً او اكثر في الشهر للبحث في المسائل الزراعية وتنشر بين المزارعين ما تراهُ الجمعية من الوسائل الآيلة الى تقدُّم الزراعة وتقوم بعمل التجارب الزراعية في اراضي المزارعين وتجمع قيم الاشتراك من المشتركين

وقد زادت الحكومة المال الذي تعطيه للجمعية الزراعية حتى يكفي للقيام بهذه الاعمال ووعدتها بان تزيدهُ ايضاً رويداً رويداً حسب اتساع نطاق اعمالها

اما النفع الذي يُنتظر ان تنالهُ البلاد من هذه الجمعية فيتوقف على كفاءة الرجال الذين تختارهم لادارة اعمالها وغيرتهم على نشر الفوائد لان الخمسة آلاف جنيه او العشرة آلاف جنيه التي تنفقها الحكومة عليها لا تزيد عما ينفقهُ مزارع كبير على زراعته

ثم ان امتلاك الاطيان الواسعة لا يخوّل صاحبها معرفة الامور الزراعية العلمية والعملية لان مفتش الزراعة قد يكون اعلم بها من صاحب الاطيان . والناظر قد يكون اعلم بها من المفتش . والخولي الذي اجرتهُ الشهرية مئتا غرش قد يكون اعلم بها من الناظر والمفتش والمالك

وقد اختارت الحكومة اعضاء اللجنة العمومية واعضاء اللجنة التنفيذية وبعضهم من المشتغلين بالزراعة عملاً وعملاً كالمستر فودن والمستر جبسون والبعض الآخر لا نرى لهم صفةً الاَّ كونهم يملكون اطياناً وسيعة او يشغلون منصباً رفيعاً في الحكومة وهي في اختيار هؤلاء كأنها اهتمّت باصلاح صحّة الاهالي ومعالجة ما يعتريهم من الامراض فاختارت لذلك لجنة من امراء البلاد وكبار المحامين فيها او اهتمّت باصلاح القوانين فاختارت لذلك لجنة من كبار الاطباء والتجّار . وعندنا انها لا تصل الى الغرض المطلوب ما لم تنشئ مجلساً للزراعة يكون اعضاؤهُ كلهم من العلماء في العلوم الزراعية الذين قرنوا العلم بالعمل